أصوات حرّة

تعزيز حرّية التّعبير في ليبيا ولبنان

#أصوات_حرّة

Aswat Horra

مبادرة
"أصوات حرّة"

"أصوات حرة" هي مبادرة ليبية لبنانية مشتركة بقيادة عشر منظّمات مجتمع مدني فاعلة تعمل على تعزيز حرّية التّعبير. وبالرغم من أنّ ليبيا ولبنان بلدان مختلفان تماماً، لكنّهما في الوقت نفسه، يشهدان تحدّيات مشتركة تتلعق بحرّية التّعبير مثل: الانتهاكات والتّخويف ضدّ وسائل الإعلام المستقلّة والمجتمع المدنيّ والأصوات النّاقدة، وانتشار خطاب الكراهيّة والمعلومات المضلّلة، والقيود الشّاملة على الحرّيات المدنيّة الأساسيّة.

تهدف "أصوات حرّة" إلى حماية وتمكين وتوصيل وتضخيم الأصوات الدّيمقراطيّة في ليبيا ولبنان ودول هشّة أخرى في الشّرق الأوسط وشمال أفريقيا، من خلال بناء القدرات المحليّة والقدرة على الصّمود أمام التّهديدات التي تواجه حرّية التّعبير".

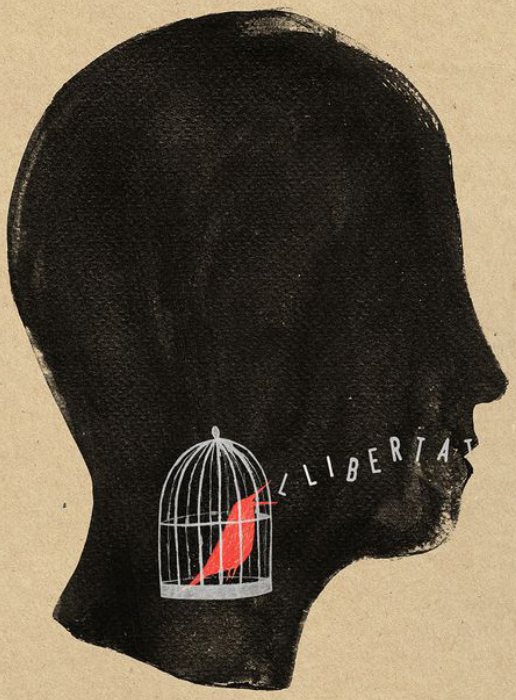

وقد تمّ إطلاق مبادرة "أصوات حرّة" كمشروع فريد تموّله الوكالة البريطانيّة للتّنمية (UK Aid) والذي جمع لأوّل مرّة المجتمع المدنيّ والإعلام والخبراء والخبيرات القانونيّين والمسؤولين والمسؤولات الإصلاحيّين لبناء القدرة على الصّمود أمام التّهديدات التي تواجه حرّية التّعبير.

ومنذ عام 2019، عملت ستّ منظّمات ليبيّة وأربع منظّمات لبنانيّة على الدّفاع عن حقوق المواطنين والمواطنات والصّحافيّين والصحافيات والمدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان، من خلال المشاريع التي يدعمها معهد صحافة الحرب والسّلام (IWPR) ومؤسّسة بندا للاستشارات الدّوليّة (BCI)، بالاشتراك مع مراسلون بلا حدود (RSF)، ومبادرة الدّفاع القانونيّ لوسائل الإعلام (Media Defence).

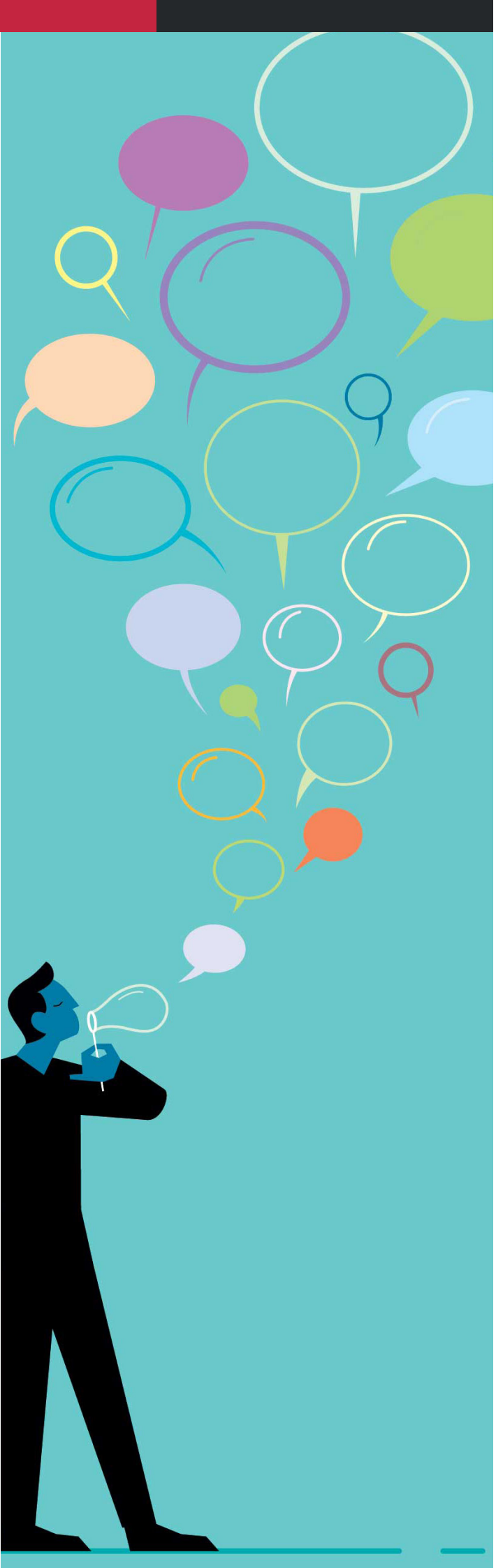

شركاء أصوات حرّة في لبنان:

مركز سمارت، ومؤسّسة مهارات، والجمعيّة الإعلاميّة للسّلام، والجمعيّة اللّبنانيّة من أجل ديمقراطيّة الانتخابات.

#أصوات_حرّة

شركاء أصوات حرّة في ليبيا:

منظّمة فزّان ليبيا، منظّمة أطوار للأبحاث والتنمية المجتمعية، والمنظّمة اللّيبيّة للتّنمية، ومؤسّسة تافات الإعلامية الثقافية، والمركز اللّيبيّ لحرّية الصّحافة، ومنظمة منبر المرأة التنمية.

#أصوات_حرّة

نتيجة لعملهم، قامت منظّمات المجتمع المدنيّ، المشاركة في مبادرة "أصوات حرّة"، بصياغة حلول سياسيّة لتعزيز حرّية التّعبير، وتقوية وسائل الإعلام المستقلّة، وحماية الصّحافيّين والصحافيات، والحدّ من خطاب الكراهيّة، وتعزيز ثقافة الحوار المتسامح، وتحسين حضور المرأة في وسائل الإعلام بما يتجاوز الصّور النّمطيّة، وتعزيز انتخابات حرّة ونزيهة.

وبما أنّ سنة 2022 ستكون عام الانتخابات لكلّ من لبنان وليبيا، فقد اجتمعت منظّمات المجتمع المدنيّ المشاركة في "أصوات حرّة" معاً للدّعوة إلى تعزيز حرية التّعبير والتّجمّع السّلميّ، ولوضع التّوصيات المقترحة في طليعة النّقاش السّياسيّ من أجل التّأثير على جداول الأعمال التّشريعيّة.

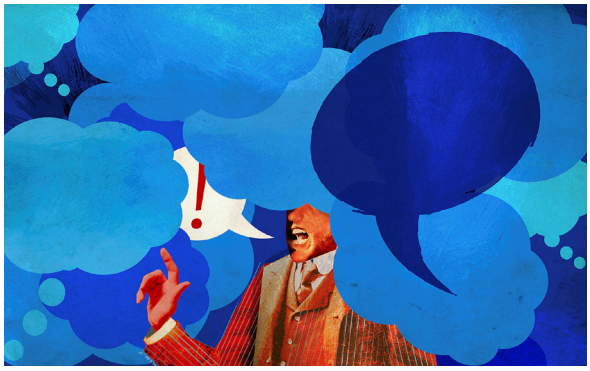

وتستهدف حملة "أصوات حرّة" أيضاً المجتمع الدّوليّ لتسليط الضّوء على التّحدّيات المنهجيّة التي تواجه المجتمعين اللّيبيّ واللّبنانيّ فيما يتعلّق بحرّية التّعبير والخطاب والتّجمع، وكذلك استقلاليّة قطاع الإعلام.

تحديات الضغط على حرّية التّعبير

تشهد البلدان في جميع أنحاء الشّرق الأوسط تقلّصاً مقلقاً في الفضاء المدنيّ حيث أصبحت انتهاكات حرّية التّعبير أكثر تعقيداً. وتهدف حملات القمع ضدّ وسائل الإعلام المستقلّة والمجتمع المدنيّ، والتّهديدات والهجمات التي تقوم بها الجهات الحكوميّة وغير الحكوميّة، وانتشار خطاب الكراهيّة والمعلومات المضلّلة والدّعاية، إلى قمع الأصوات المعارضة وترهيب الأصوات المنتقدة وإذكاء الانقسام أو التخويف.

ومنذ عام 2019، عملت منظّمات المجتمع المدنيّ المشاركة في برنامج "أصوات حرّة" على تنفيذ مشاريع ممولّة من معهد صحافة الحرب والسّلام لدعم الصّحافيّين والصحافيات والناشطين والناشطات والمواطنين والمواطنات في محاسبة الحكومات. ومن خلال العمل الميدانيّ المكثف في ليبيا ولبنان، طلبت المنظّمات مدخلات من مجموعة متنوّعة من أصحاب وصاحبات المصلحة بما في ذلك الإعلاميّين والإعلاميات والمسؤولين والمسؤولات والباحثين والباحثات والمواطنين والمواطنات، وقد جمعت الأولويّات الأكثر إلحاحاً في كلا البلدين والتي تتطلّب استجابة سياسيّة:

ليبيا:

- تعديل التّشريعات الرّئيسيّة لتعزيز حرّية التّعبير والتّجمّع.
- إيجاد أساس قانونيّ لحماية الصّحافيّين والصحافيات والحدّ من خطاب الكراهيّة.
- تعزيز حضور المرأة ومشاركتها في وسائل الإعلام بما يتجاوز الصّور النّمطيّة التّقليديّة.

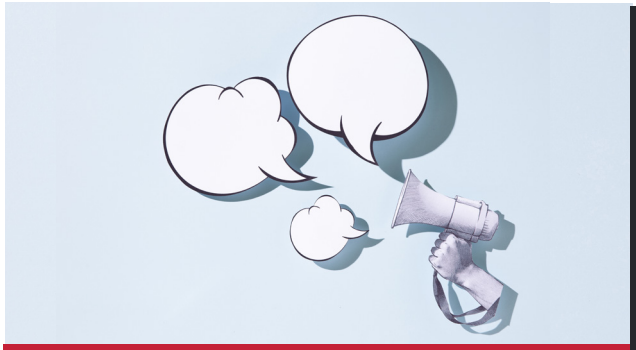

لبنان:

- تعزيز ثقافة النّقاش لخلق بيئة تسمح بالتّعبير عن الآراء المختلفة بطريقة متسامحة.
- تعديل التّشريعات الرّئيسيّة لتعزيز وسائل الإعلام الحرّة والمستقلّة.
- توعية المواطنين والمواطنات بالإطار والعمليّات الانتخابيّة.

#أصوات_حرّة

يلخّص هذا المنشور التّحدّيات ذات الأولويّة لحرّية التّعبير في ليبيا ولبنان ويطرح توصيات محدّدة لمعالجتها. وقد تمّ تطويرها بشكل يزود صانعي وصانعات السّياسات، والممثّلين والممثلات المنتخبين، والمرشّحين والمرشحات في الانتخابات، والمجتمع الدّوليّ برؤى ثاقبة حول حرية التعبير والاحتياجات ذات الصلة وأولويات المواطنين والمواطنات الليبيين واللبنانيين.

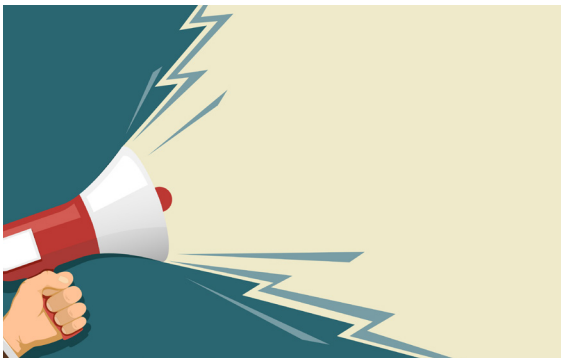

وستواصل المنظّمات الشّريكة في مشروع "أصوات حرّة" العمل على زيادة الوعي بين المواطنين والمواطنات وصنّاع وصانعات القرار بأهمّية حرّية التّعبير، وتشجيع فرص مناقشة السّياسات، وبناء توافق في الآراء بشأن الحاجة إلى الإصلاح.

ليبيا
تعديل التّشريعات الرّئيسيّة لتعزيز حرّية التّعبير والتّجمّع

رغم أنّ الحقّ في التّجمّع السّلميّ محميّ دستورياً في ليبيا، إلاّ أنّ انتشار العنف وانعدام الأمن يمنع المواطنين والمواطنات من التّجمّع. ويتضمّن الإطار القانونيّ عدداً من اللّوائح التي تمنح الحكومة صلاحيّات للحدّ من حرّية التّعبير والتّجمّع، وكذلك الوصول إلى المعلومات. ولقد أدّت جائحة فيروس كورونا المستجد إلى مزيد من القيود على الحرّيات المدنيّة الأساسيّة، وغالباً ما يتمّ استخدامها لتقييد حقوق حرّية التّعبير والتّجمّع السّلميّ ومهاجمة أو احتجاز الأصوات الناقدة وإغلاق وسائل الإعلام وتجريم حرّية التّعبير. كما لا تلتزم العديد من النّصوص التّشريعيّة بالدّستور والمعايير الدّوليّة لحقوق الإنسان، وبالتّالي تتطلّب تعديلات جوهريّة.

وينظّم القانون رقم 65 لسنة 2012 بشأن حرّية التّجمّع الحقّ في التّظاهر السّلميّ. وعلى الرّغم من أنّه يتوافق بشكل عامّ مع مبادئ حقوق الإنسان الدّوليّة، إلاّ أنّ النّزاع المسّلح والاضطراب المرتبط به يردع بشكل خطير التّجمّعات السّلميّة في العديد من المجالات. ويسمح القانون بحظر الاحتجاجات السّلميّة بدعوى "حماية الأمن القوميّ". ويمكن للسّلطات تفريق الاحتجاج لمجرّد عدم الامتثال للمتطلّبات البيروقراطيّة البسيطة. ودعت مجموعات المجتمع المدنيّ السّلطات اللّيبيّة إلى اعتماد مبادئ توجيهيّة واضحة لتنظيم استخدام الأسلحة النّارية من قبل مسؤولي إنفاذ القانون أثناء التّجمّعات.

وفي أكتوبر 2021، صادق مجلس النّواب اللّيبيّ على قانون مكافحة الجرائم الإلكترونيّة دون استشارة عامّة مع المجتمع المدنيّ اللّيبيّ ومجتمع الخبراء والخبيرات. وانتقد المدافعون والمدافعات عن حقوق الإنسان القانون موادّه الفضفاضة والغامضة التي تنتهك معايير حقوق الإنسان. حيث يقيّد هذا القانون حرّية التّعبير، ويحدّ من حرّية الصّحافة، ويشرّع المراقبة الجماعيّة للتّعبير على الإنترنت، ويسمح بالحجب غير القانونيّ للمواقع والمحتوى.

وتفتقر ليبيا إلى تشريعات تحمي سمعة وخصوصيّة الأفراد وليس تلك الخاصّة بالدّولة ومؤسّساتها. وعلى السّياسيّين والسياسيات والشّخصيّات العامّة أن يتقبّلوا النّقد أكثر من المواطنين والمواطنات العادّيين وأن يستخدموا وسائل مشروعة وغير عنيفة لدحض المزاعم ضدّهم.

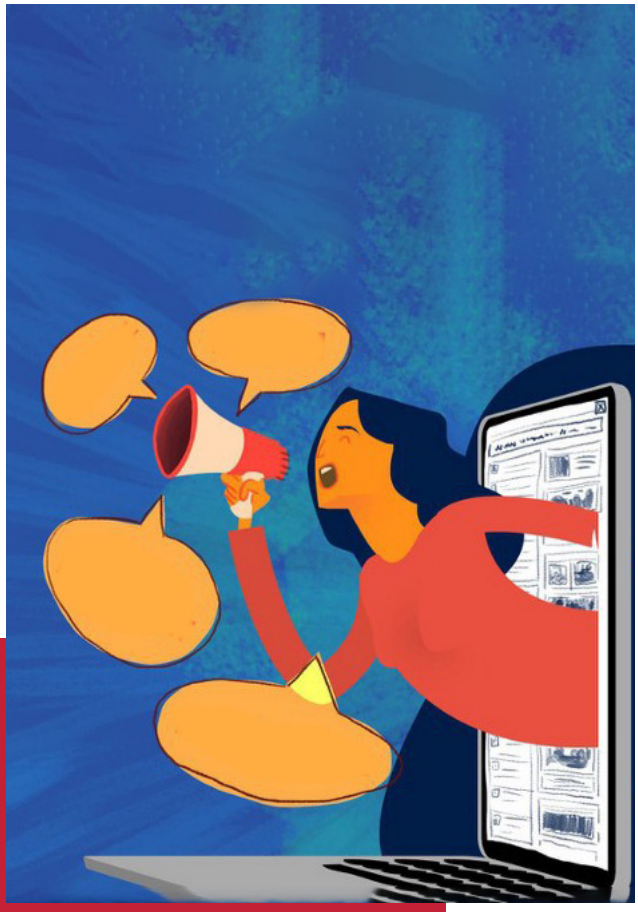

كما دعا المجتمع المدنيّ اللّيبيّ المؤسّسات العامّة إلى تعزيز الشّفافيّة وإتاحة قراراتها على الإنترنت ونشر جميع المعلومات والوثائق ذات الصّلة بعملها. وأصرّت الجماعات الحقوقيّة على منح جميع المواطنين والمواطنات، دون تمييز، حقّ الوصول إلى المعلومات العامّة، ووضع آليّات واضحة لحماية الأفراد والصّحافيّين والصحافيات الذين يبلغون عن الانتهاكات. وأثار العديد من المدافعين والمدافعات عن حرّية التّعبير مخاوف من أنّ القوانين تسمح بسجن مؤلّفي ومؤلفات المحتوى الصّحفيّ حتى وإن لم ينتهك المتطلّبات التّشريعيّة.

التّوصيات

- ينبغي إجراء عمليّة الصّياغة التّشريعيّة لمجلس النوّاب بالتّشاور مع المجتمع المدنيّ اللّيبيّ، بما يضمن امتثال جميع القوانين والمراسيم الحاليّة والمستقبليّة لمبادئ ومعايير حرّية التّعبير. وفي الوقت نفسه، ينبغي على السّلطة التنفيذية التّأكّد من أنّ تشريعات حرّية التّعبير عن المساواة قد تمّ سنّها بشكل مناسب.

- ينبغي على الحكومة ومجلس النّوّاب تخفيف القيود المفروضة على حرّية التّعبير والتّجمّع نتيجة لجائحة فيروس كورونا المستجد.

- نبغي للحكومة والمجتمع المدنيّ بذل جهود مشتركة لرفع وعي المواطنين والمواطنات بمفهوم حرّية التّعبير وقيمتها في التّماسك الاجتماعيّ والحكم الدّيمقراطيّ.

#أصوات_حرّة

- على منظّمات المجتمع المدنيّ تعزيز الحوار مع قادة وسلطات المجتمع المحليّ حول تدابير خلق بيئة آمنة تحمي الناشطين والناشطات والصّحافيّين والصحافيات والمدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان.

- ينبغي أن يدمج المجتمع التّعليميّ المهنيّ مفاهيم المواطنة وحقوق الإنسان والحرّيات والدّيمقراطيّة وحرّية التّعبير في المناهج الدّراسيّة.

- ينبغي على منظّمات المجتمع المدنيّ تبنّي المبادئ الأساسيّة لحرّية التعبير وتعزيزها من خلال مشاريع مختلفة.

لبنان
تعديل التّشريعات الرّئيسيّة لتعزيز حرّية الإعلام واستقلاله

اشتهر لبنان ذات مرّة بأنّه منارة لحرّية التّعبير في المنطقة. وعلى مدى السّنوات القليلة الماضية، تدهورت الحرّيات الإعلاميّة في البلاد بشكل كبير. وتسمح القوانين واللّوائح المختلفة لمن هم في السّلطة بفرض الرّقابة أو غيرها من أشكال القمع ضدّ حرّية التّعبير.

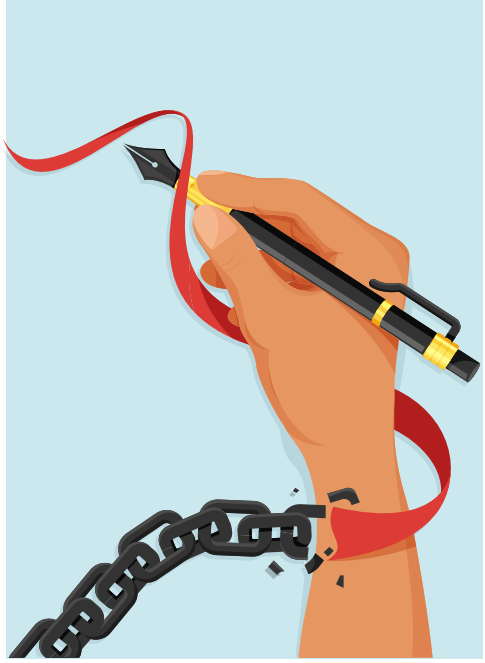

ويواجه العاملون والعاملات في مجال الإعلام والناشطين والناشطات في لبنان تهديدات لفظيّة وجسديّة متزايدة وعنفاً عبر الإنترنت من قبل جهات حكوميّة وغير حكوميّة. وازدادت الاعتداءات الجسديّة على الصّحافيّين والصحافيات بشكل مثير للقلق: ففي عام 2019، تمّ تسجيل 15 اعتداءً، مقارنة بما مجموعه 175 اعتداءً في عام 2020. وفي الذّكرى الأولى للاحتجاجات في لبنان في 17 أكتوبر 2019، وثّقت منظّمات المجتمع المدنيّ اللّبنانيّة الاتّجاهات الأخيرة ووجدت ارتفاعاً متزايداً في أنماط القمع التي تمارسها السّلطات السّياسيّة والأمنيّة. وبينما يفلت المهاجمون من العقاب، تتمّ محاكمة عدد متزايد من الصّحافيّين والصحافيات والناشطين والناشطات ودعوتهم إلى الاستجواب بتهم تشهير جنائيّ غامضة.

ومن جهة أخرى، يضيّق تعريف الصّحافيّين والصحافيات في قانون المطبوعات المهنة لتقتصر فقط على أصحاب التّسجيل في نقابة الصّحفيّين: بينما لا يتمتّع الآخرون بحماية تشريعيّة لممارسة مهنة الصّحافة. وهذه الأحكام تجعل الصّحافة محلّ تبعيّة للسّلطة السّياسيّة. وتجري مناقشة قانون جديد للإعلام في البرلمان ولكن دون التّشاور مع المجتمع المدنيّ، بينما دعت الجماعات الحقوقيّة إلى حظر احتجاز الصّحافيّين والصحافيات السّابق للمحاكمة وإلغاء أحكام السّجن. وقد تمّ اعتماد قانون الوصول إلى المعلومات في يناير 2017 ولكن لم يتمّ تطبيقه بشكل فعّال بعد.

وبشكل عامّ، فإنّ الإطار التّشريعيّ قد عفا عليه الزّمن ويمنع وسائل الإعلام من نشر مقالات "تهدّد الأمن القوميّ أو الوحدة الوطنيّة أو تهين كبار المسؤولين اللّبنانيّين". وفي مارس 2022، تمّ إنشاء أطلس تشريعيّ رقميّ لتوثيق وتقييم وتصوّر الإطار القانونيّ بأكمله، المتعلّق بحرّية التّعبير والإعلام في لبنان. ويحتوي الأطلس على قاعدة بيانات للقوانين والأنظمة، ويتتبّع مدى امتثالها للمعايير الدّستورية والدّوليّة، ويسلّط الضّوء على الثّغرات والغموض والقيود.

ويعتبر قانون العقوبات اللّبنانيّ التّشهير ونشر معلومات كاذبة جرائم ويعرّفها على نطاق واسع للغاية، ممّا يترك الباب مفتوحاً للتّفسيرات المتحيّزة سياسيّاً من قبل المحاكم والسّلطات مع خطر تجاوز الخطّ الفاصل بسهولة بين تقييد خطاب الكراهيّة والحدّ من حرّية التّعبير. وتستخدم هذه الأحكام لمنع الصّحافيّين والصحافيات والمواطنين والمواطنات من استجواب أو انتقاد المؤسّسة السّياسية. وفي السّنوات الأخيرة، ضايقت المحاكم مقدّمي ومقدمات البرامج التّلفزيونيّة الذين سمحوا للضّيوف بانتقاد المسؤولين على الهواء. كما يحظر قانون العقوبات الآراء النّاقدة بشأن الأمور المتعلّقة بالدّين بحجّة "الإضرار بالمشاعر الدّينية"، ممّا يحدّ من حرّية التّعبير الفنيّ.

التّوصيات

- تدعو منظّمات المجتمع المدنيّ الحكومة إلى مواءمة التّشريعات مع المعايير الدّستوريّة والدّوليّة لحرّية التعبير والوصول إلى المعلومات.

- ينبغي للسّلطات، كاستجابة لدعوات الجماعات الحقوقيّة، النّظر في إلغاء تجريم التّشهير وإلغاء العقوبات غير المتناسبة على الإضرار بالسّمعة. وفي الوقت نفسه، ينبغي تعديل قوانين التّشهير المدنّي والتّحريض الجنائيّ لتشمل الحماية الكافية لسمعة الأشخاص وحرّية التّعبير.

- ينبغي على المؤسّسات أن تتبنّى نهج عدم التّسامح مطلقاً فيما يتعلق بالاعتداءات على الصّحافيّين والصحافيات وينبغي أن تحاسب المسؤولين عن مثل هذه الهجمات.

- على الأجهزة الأمنيّة الامتناع عن اعتقال الأشخاص لمجرّد تعبيرهم السّلميّ عن آرائهم، في حين ينبغي الحدّ من عدد شكاوى التّشهير الجنائيّة من قبل المسؤولين الحكوميّين.

ليبيا

إيجاد أساس قانونيّ لحماية الصّحافيّين والصحافيات والحدّ من خطاب الكراهيّة

تتزايد الجرائم بحقّ الصّحافيّين والصحافيات والناشطين والناشطات في ليبيا بشكل مستمرّ، فيما تعجز المؤسّسات الأمنيّة والقضائيّة عن ملاحقة مرتكبي هذه الجرائم بشكل فعّال. وتتزايد حالات الميليشيات المتطرّفة المجهولة التي ترهب الصّحافيّين والصحافيات أو تمارس أشكالاً أخرى من العنف ضدّهم، لكنّ الأداء المحدود للنّظام القضائيّ ترك مثل هذه الحالات دون إجابة. ويعمل الصّحافيّون والصحافيات اللّيبيّون في ظروف هشّة تجعلهم معرّضين بشكل دائم للضّغوط المهنيّة والاجتماعيّة دون آليّات مناسبة للحماية القانونيّة لمهنتهم. كما يتعرّض الصّحافيّون والصحافيات للفصل التّعسفيّ من قبل مالكي وسائل الإعلام وغالباً ما يجبرون على العمل بدون عقود عمل وتأمين طبيّ أو تأمين اجتماعيّ.

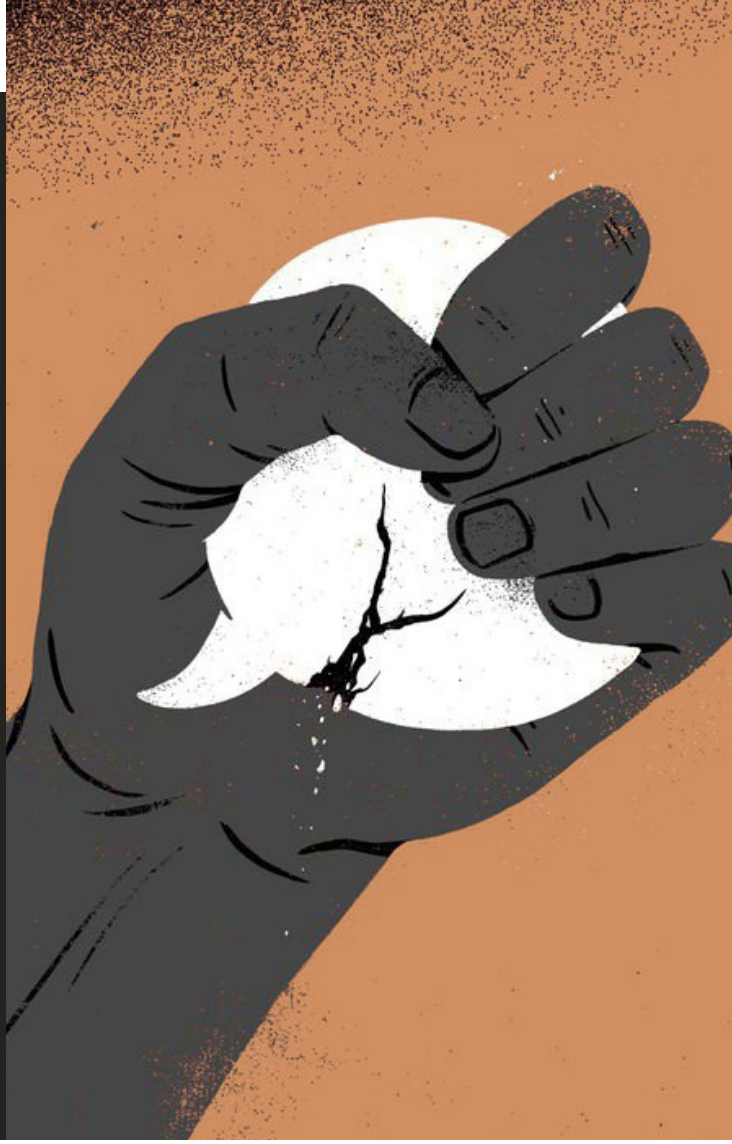

من جهة أخرى، يعيش قطاع الصّحافة والإعلام اللّيبيّ حالة من الارتباك والتّشرذم بسبب غياب الأنظمة والسّياسات الإعلاميّة المتماسكة. وغالباً ما تُفرض قواعد الرّقابة على الصّحافيّين والصحافيات ودور الإعلام: وبينما يلعب مذيعو ومذيعات الدّولة في الأساس دور أبواق دعاية، فإنّ المذيعين والمذيعات الخاصّين غالباً ما يتمّ تمويلهم من الخارج ولديهم أجندتهم السّياسيّة الخاصّة. وهناك حاجة إلى إصلاحات هيكليّة وقانونيّة لإضفاء الشّفافيّة على ملكيّة وسائل الإعلام اللّيبيّة. كما أنّ الأحكام والممارسات التّقييديّة التي تمارسها الهيئات التّنظيميّة تقوّض الأساس القانونيّ للحقّ في حرّية التّعبير وتعرّض استقلال وسائل الإعلام للخطر - ومن ذلك مثلاً أنّ متطلّبات التّسجيل التي تمّ تقديمها مؤخّراً لوسائل الإعلام لا تحظى بشعبيّة وتتعارض مع مطالب وسائل الإعلام اللّيبيّة بشأن التّنظيم الذّاتي.

وفي الوقت نفسه، فإنّ الإعلام اللّيبيّ شديد الاستقطاب والحزبيّة، ممّا يؤجّج خطاب الكراهيّة والتّحريض على العنف بسبب مواقف الانحياز التي تتّخذها في النّزاعات أو باستخدام لغة غير لائقة تثير الانقسام بين الفئات الاجتماعيّة. ولطالما حرّض خطاب الكراهيّة والمعلومات المضلّلة عبر الإنترنت على العنف والفظائع الجماعيّة في كثير من الأحيان.

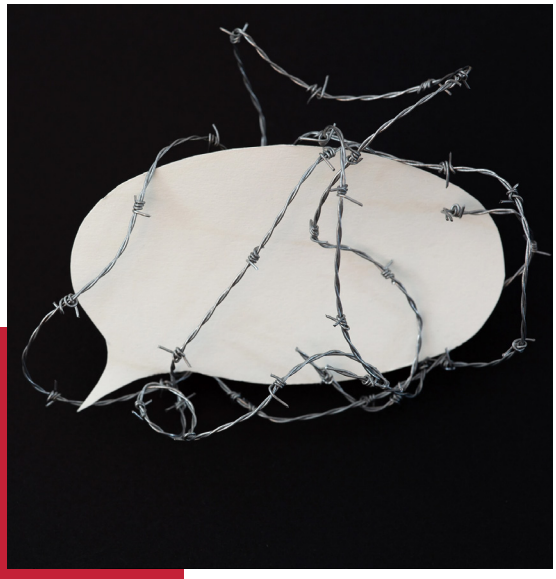

أصبحت وسائل التّواصل الاجتماعيّ ساحة معركة جديدة في النّزاعات وتتزايد حملات التّضليل عدداً ونطاقاً. وتعدّ قضايا الرّقابة وخطاب الكراهيّة عبر الإنترنت والمعلومات المضلّلة أثناء النّزاع مصدر قلق خطير نظراً لإمكانيّة تفاقم العنف وتقويض نزاهة الانتخابات. وهناك عدد من الحالات التي نشرت فيها وسائل الإعلام معلومات وشائعات على وسائل التّواصل الاجتماعيّ دون تدقيق للحقائق أو التزام بمبادئ الموضوعيّة والحياد في الصّحافة.

كثيراً ما يتمّ نشر اتّهامات لا أساس لها تؤدّي إلى الشّتائم والتّشهير والتّحريض على الانتقام والوصم والإذلال. ويجرّم قانون العقوبات اللّيبيّ مختلف أشكال التّعبير، ولا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعيّن القيام به لتحديد التّوازن بين التّدابير ضدّ الاستخدام غير المعاقب لخطاب الكراهيّة والتّحريض على العنف، ومبادئ حرّية التّعبير.

ويمكن أن توفّر احتمالات إجراء الانتخابات وصياغة دستور ليبيّ جديد فرصة لتعزيز الحماية القانونيّة الواضحة لحرّية التّعبير واستقلال وسائل الإعلام، وكذلك للاتّفاق على خارطة طريق قويّة لاعتماد قانون جديد للصّحافة والمطبوعات، وإنشاء المجلس الأعلى للإعلام والصّحافة.

يهدف المجلس الأعلى للإعلام والصّحافة إلى أن يكون مؤسّسة لامركزيّة لتنظيم الإعلام، وضمان استقلاليّة وسائل الإعلام العامّة عن السّلطة التّنفيذيّة، واستقلال وسائل الإعلام الخاصّة عن التأثيرات السّياسيّة. ويعمل المجلس بنزاهة وكفاءة واستقلاليّة، وسيتمّ تكليفه بالإشراف على شفافيّة إجراءات تراخيص المذيعين والمذيعات الإذاعيّين والتّلفزيونيّين ومنع احتكار أو تركيز ملكيّة وسائل الإعلام. وقد دعت مجموعات منظّمات المجتمع المدنيّ إلى عدم إخضاع الإنترنت لأيّة رقابة أو تتبّع من قبل مؤسّسات الدّولة؛ ووضع حدّ لإغلاق وسائل الإعلام التي لا يضرّ محتواها بالنّظام العامّ أو الآداب العامّة.

ومن جهة أخرى، بدأ مجتمع المهنيّين والمهنيات الإعلاميّين مشاورة واسعة النّطاق حول تطوير مدوّنة قواعد السّلوك التي ينبغي أن توجه وسائل الإعلام العامّة والخاصّة نحو الالتزام بالمعايير الدّيمقراطيّة ومبادئ العمل.

التّوصيات

- ينبغي على المجتمع الإعلاميّ والمشرّعين والمشرعات تحليل الفراغ القانونيّ فيما يتعلّق بواجبات ووظائف وحقوق وسائل الإعلام اللّيبيّة العامّة والخاصّة ووضع إطار قانونيّ قويّ وواضح.

- ينبغي رفع القيود المفروضة على وسائل الإعلام، والتي تهدف إلى حماية السّلطات من الانتقاد. وينبغي على مؤسّسات الدّولة أن تهيئ الظّروف لنظام إعلاميّ تعدّديّ.

- ينبغي أن تتمتّع المؤسّسات الإعلاميّة العامّة بالاستقلال التّحريريّ والإداريّ والماليّ لتكون قادرة على العمل من أجل المصلحة العامّة. وينبغي أن تخضع للرّقابة الماليّة من قبل مؤسّسات الرّقابة والمحاسبة وللمساءلة من قبل المواطنين والمواطنات، وليس الحكومة أو الأحزاب السّياسيّة المهيمنة.

- ينبغي أن تحصل وسائل الإعلام العامّة على التّمويل العامّ، وتضمن تكافؤ الفرص والتعددية السياسية للجمهور. ينبغي توفير إنتاجها لجميع مكونات المجتمع.

- ينبغي على المجتمع الإعلاميّ المهنيّ الانتهاء من مدوّنة قواعد السّلوك واعتمادها بالإجماع لتكون بمثابة أداة تنظيم ذاتيّ، وتعزيز معايير المهنة والممارسات الجيّدة.

- ينبغي تمكين نقابة للإعلام والصّحافيّين والصحافيات لحماية حقوق الإعلاميّين والإعلاميات أثناء قيامهم بعملهم.

- ينبغي على الإعلاميّين والإعلاميات بالاشتراك مع المجتمع المدنيّ والأكاديميّين والأكاديميات وجميع أصحاب وصاحبات المصلحة الآخرين توحيد الجهود لتعزيز الحوار والحدّ من خطاب الكراهيّة والتّمييز والتّحريض على العنف والمعلومات المضلّلة في وسائل الإعلام.

#أصوات_حرّة

لبنان
توعية المواطنين والمواطنات بالعمليّات والإجراءات الانتخابيّة

من المقرّر إجراء أوّل انتخابات نيابيّة في لبنان منذ الانتفاضة الجماهيريّة عام 2019 التي سعت إلى تغيير الوضع الرّاهن للحكومة في منتصف مايو 2022، حيث دخلت البلاد في أسوأ أزمة اقتصاديّة منذ عقود. وتأتي الانتخابات أيضاً بعد الانفجار الذي وقع في أغسط 2020 في ميناء بيروت وأودى بحياة أكثر من 200 شخص في قلب العاصمة.

ويخشى المراقبون والمراقبات من أن تتميّز الانتخابات بمستويات عالية من الفساد وشراء الأصوات والإكراه، وتراجع نسبة الإقبال بشكل عامّ، النّاجمة عن شكوك النّاخبين والناخبات في أنّ الكيانات السّياسيّة التّقليديّة والنّاشئة سيكون لديها الإرادة السّياسيّة للتأثير على الإصلاح بمجرّد انتخاب البرلمان الجديد. من جانب آخر، تثير المقاطعة التي أعلن عنها مؤخّراً لاعبون ولاعبات رئيسيّون عشيّة إطلاق الحملة الانتخابيّة مخاوف بشأن زيادة تقويض شرعيّة العمليّة الانتخابيّة.

من جانب آخر، تحتاج الأنظمة الانتخابيّة في البلاد إلى تحسين كبير. حيث أقرّ البرلمان في نوفمبر 2021، مجموعة من التّعديلات على قانون الانتخابات التي رفعت بشكل كبير سقوف الإنفاق على الحملة وكذلك رسوم التّرشيح، ممّا زاد من الحواجز الماليّة أمام المشاركة. وتميّز أحكام الدّعاية والإنفاق بشكل عامّ ضدّ المرشّحين والمرشحات الأقلّ شهرة وتحابي الأحزاب الثّرية والمؤسّسيّة.

وعلى وجه الخصوص، لا يعتبر تقديم الخدمات أو الدّعم المادّي للنّاخبين والناخبات شكلاً من أشكال الرّشوة، حيث أنّ المرشّحين والمرشحات وأحزابهم ما انفكّوا يقدّمون هذه المزايا باستمرار لمدّة ثلاث سنوات قبل الانتخابات. ويمهّد هذا الحكم الطّريق للمحسوبيّة ويمكّن الأحزاب القديمة والطائفيّة من حشد التّأثير على النّاخبين والناخبات من خلال شبكات المحسوبيّة.

وعليه، فقد حذّرت منظّمات المجتمع المدنيّ من العديد من الشّكوك والارتباك العامّ فيما يتعلّق بإدارة العمليّة الانتخابيّة ممّا قد يؤثّر على نزاهتها وعدالتها. وهناك مثالان شائعان يشملان التّحدّيات في تسجيل المرشّحين والمرشحات وإيداع الرّسوم المطلوبة بسبب ساعات العمل القصيرة للمؤسّسات المعنيّة؛ وإحجام المصارف اللبّنانيّة عن السّماح للمرشّحين والمرشحات بفتح حسابات حملتهم. وقد دعت الجماعات الحقوقيّة وزارتي الماليّة والدّاخليّة إلى معالجة هذه التّحدّيات على وجه السّرعة. وبالإضافة إلى ذلك، قد يكون التّصويت وفرز الأصوات عرضة للتّلاعب، لأنّ العديد من مراكز الاقتراع لن تكون قادرة على تأمين الكهرباء وخدمات إنترنت موثوقة أثناء يوم الانتخابات وبعده.

وعلى الرّغم من الدّفع القويّ الذي يقوم به المجتمع المدنيّ لتحسين سجلّ لبنان السّيء بشأن التّمثيل البرلمانيّ للمرأة ومشاركتها السّياسيّة بشكل عامّ، لم يتمّ تضمين كوتا للنساء في القانون. ويُظهر بحث بقيادة منظّمات المجتمع المدنيّ أنّ المرأة غائبة باستمرار عن تغطية وسائل الإعلام للانتخابات والسّياسة: في فبراير 2022، كانت 5٪ فقط من نشرات الأخبار التّلفزيونيّة اللّبنانيّة تضمّ نساء، و 8٪ فقط من الضّيوف في البرامج الحواريّة السّياسيّة في تلك الفترة كانوا من النّساء. كما لم يتمّ إقرار المقترحات الخاصّة بتحسين الوصول إلى مراكز الاقتراع للأشخاص ذوي الإعاقة.

إلى جانب ذلك، فإنّ التّغطية الإعلاميّة للانتخابات غير متوازنة بشكل عامّ، ولا يتمّ منح جميع المرشّحين والمرشحات فرصة متساوية للمشاركة في وسائل الإعلام، لأنّ معظم المنافذ الإعلاميّة منحازة وتعطي الأولويّة لجانب واحد فقط من الطّيف. ووفقاً لرصد تقوده منظّمات المجتمع المدنيّ، في هذه المرحلة، لا توجد قطاعات تثقيفيّة أو توعويّة من برامج وسائل الإعلام السّائدة.

ولذلك طوّرت منظّمات المجتمع المدنيّ منصّات إلكترونيّة وأدلّة للنّاخبين والناخبات لتعزيز معرفة المواطنين والمواطنات بالمفاهيم الأساسيّة المتعلّقة بالدّيمقراطيّة والانتخابات، والحقوق السّياسيّة وحقوق الإنسان. ولا شكّ أنّ مثل هذه المنصّات هي أداة مبتكرة لرفع وعي النّاخبين والناخبات بالإطار والعمليّات الانتخابيّة.

التّوصيات

- ينبغي على مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدنيّ بمجرّد اعتماد قواعد الانتخابات، إجراء مبادرات قويّة لتوعية النّاخبين والناخبات لزيادة وعي المواطنين والمواطنات بالمتنافسين المختلفين وبرامجهم السّياسيّة والعمليّات والإجراءات الانتخابيّة وأهمّية الانتخابات في المجتمعات الدّيمقراطيّة.
- ينبغي أن تستهدف تدابير التّوعيّة المحدّدة النّاخبين والناخبات لأوّل مرة على وجه الخصوص.
- ينبغي أن يستمرّ النّقاش العام حول تعديلات قانون الانتخاب، بحيث يجمع جميع أصحاب المصلحة معاً لتحديد الأحكام التي من شأنها ضمان قواعد انتخابات حرّة ونزيهة وشفّافة.

ليبيا

تعزيز حضور المرأة ومشاركتها في وسائل الإعلام بما يتجاوز الصّور النّمطية التّقليديّة

لعبت المجموعات النّسائيّة والنّاشطات المدنيّات دوراً مهمّاً في ثورة 2011، ومنذ ذلك الحين، سَعينَ جاهدات لقيادة التّغيير والإصلاح، لكنّهنّ تعرّضنَ للتّهديد باستمرار بسبب نشاطهنّ. وفي مجتمع مجزّأ بشدّة، فإنّ انعدام الأمن لدى المرأة اللّيبية، والقوالب النّمطيّة الاجتماعيّة المحافظة، والأزمة الاقتصاديّة المتفاقمة تشكّل التّحدّيات الرّئيسيّة للمساواة بين الجنسين، والتي تعيق مشاركة المرأة في عمليّات المصالحة والسّلام. ومن الناحية الاجتماعيّة، يُنظر إلى النّساء على أنّهن قادرات على العمل في عدد محدود من القدرات فقط، بينما يواجهن التّمييز اقتصاديّاً في عمليّة التّوظيف ومكان العمل. كما تواجه مشاركة المرأة في العمليّة السّياسية أيضاً عقبات كبيرة.

من جهة أخرى، يُجبر الإعلاميّون والإعلاميات في ليبيا على العمل في ظلّ ظروف بالغة الصّعوبة. وغالباً ما يتمّ تقييد حقوقهم المهنيّة الأساسيّة مثل حرّية التّعبير وحرّية الوصول إلى المعلومات. وتتزايد الاعتداءات الشّخصيّة على الصّحافيّين والصحافيات، بكثافة: حيث التّرهيب والاحتجاز والتّهديد وحالات العنف الجسديّ تحدث بشكل يوميّ.

وفي ليبيا، توسّع حضور المرأة في وسائل الإعلام، لكن تزايد عددها لا يعكس توجّهاً عامّاً نحو تمكين المرأة أو الانخراط في الدّفاع عن القضايا المهمّة للمرأة. وبدلاً من ذلك، تستخدم وسائل الإعلام حضور المرأة كأداة تسويقيّة لجذب الجماهير. ولا تزال أصوات النّساء مفقودة في التّغطية الإخباريّة. بل إنّ النّساء هنّ أبعد ما يكون عن التّمكين في القوى العاملة الإعلاميّة. وعلى الرّغم من الفرص الوفيرة للصّحافيّات في وسائل الإعلام الجديدة، وخاصّة المحطّات التّلفزيونيّة، فإنّ معظم النّاس لا يزالون يعتقدون أنّ الصّحافة هي وظيفة ذكورية.

تتحمّل وسائل الإعلام الرّئيسيّة مسؤوليّة ترسيخ الأدوار النّمطيّة للجنسين في المجتمع اللّيبيّ. وعادةً ما تصوّر البرامج التّلفزيونيّة والإذاعيّة النّساء على أنّهنّ أمّهات وربّات بيوت، بينما تميل البرامج السّياسيّة إلى دعوة المعلّقين الذّكور، حتى وإن كانت بعض الأحزاب السّياسيّة تشمل أعضاء نسائيّة في صفوفها. كما تشير فدوى كامل، الصّحافيّة اللّيبيّة الشّهيرة والمدافعة عن حقوق المرأة، "في الواقع، تمثيل المرأة اللّيبيّة في السّياسة والإعلام متخلّف كثيراً عن الرّجال. وهذا ليس بسبب افتقارهم إلى المهارات، ولكن بسبب نقص الفرص كذلك. وفي حين أنّ هناك عدداً أكبر من النّساء في قطاع الإعلام اليوم، إلاّ أنّهنّ يلعبن في الغالب أدواراً نمطيّة معيّنة مثل المقدّمات المشاركات أو المساعدات. ولا يزال الرّجال يشغلون المناصب الإعلاميّة الرّفيعة".

التّوصيات

- ينبغي على منظّمات المجتمع المدنيّ التي تدافع عن حقوق المرأة والمساواة تحديد الثّغرات الموجودة من خلال التّقييم الجندريّ للتّشريعات، والتّوصية بإدخال تعديلات على قوانين وأنظمة وممارسات محدّدة.

- ينبغي أن يحدّد الدّستور اللّيبيّ الجديد على وجه الخصوص مبدأ المساواة بين الرّجل والمرأة في جميع جوانب الحياة العامّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة.

- ينبغي على المشرعين اللّيبيّين عند صياغة القوانين أو تعديلها، التّأكّد من وضع أحكام للتّمثيل المناسب للمرأة في جميع القطاعات، بما في ذلك وسائل الإعلام.

- ينبغي بذل جهد جماعيّ على جميع المستويات لتعزيز مشاركة المرأة في عمليّات السّلام والمصالحة والخطاب السّياسيّ.

- ينبغي على جميع أصحاب وصاحبات المصلحة المهتمّين بحقوق المرأة والمسؤوليّة عنها تحليل العدد المتزايد من حالات التّشهير عبر الإنترنت وخارجها ضدّ النّاشطات أثناء دفاعهنّ عن حقوق الإنسان والحقوق السّياسيّة، وعليهنّ اقتراح تدابير عمليّة للحدّ من التّشهير والتّرهيب وخطاب الكراهيّة القائم على النّوع الاجتماعي.

- ينبغي أن تسعى مجموعات ومنظّمات حقوق المرأة إلى العمل بشكل مشترك وتشكيل تحالفات مناصرة من أجل تعظيم تأثير جهودها.

- ينبغي أن تسعى وسائل الإعلام جاهدة لتوفير المزيد من التّغطية لقضايا المرأة وتثقيف جمهورها حول المساواة بين الجنسين.

- ينبغي أن تقدّم المناهج التّعليميّة الوطنيّة مفاهيم المساواة بين الرّجل والمرأة لتعليم الأجيال الجديدة التغلّب على الصّور النّمطيّة المحافظة.

لبنان

نشر ثقافة النّقاش لخلق بيئة متسامحة للتّعبير عن الآراء المختلفة

تكتسب وسائل الإعلام اللبنانية المستقلة والموضوعية خلال الفترة الانتقالية وعدم الاستقرار، أهمّية حيويّة لتمكين المواطنين والمواطنات اللّبنانيّين من محاسبة المسؤولين. وتعدّ سائل الإعلام اللّبنانية صريحة ولكنّها أيضاً مسيّسة للغاية ومستقطَبَة، وتدافع عن أحزاب سياسيّة أو رجال وسيدات أعمال معيّنين. ونتيجة لذلك، يشعر المواطنون والمواطنات - خاصّة الشّباب - بعدم الرّضا عن الرّوايات التي تروّج لها وسائل الإعلام الرّئيسيّة ويلجؤون إلى مصادر بديلة للأخبار والنّقاش والتّحليل. وقد بدأت وسائل إعلام جديدة في الظّهور خلال العام الماضي وخلال مظاهرات 2019.

#أصوات_حرّة

ومنذ احتجاجات 2019، رُفِع الحظر المفروض على انتقاد الشّخصيات العامّة، لكن اشتدّت الهجمات على الإعلام والصّحافيّين والصحافيات. ذلك أنّ الانتقاد المشروع للسّياسيّين أو الشّخصيّات الدّينيّة يمكن أن يقابل بالمضايقة وحتى الإجراءات القانونيّة. وغالباً ما تثير المنشورات عبر الإنترنت أو التّقارير الإعلاميّة شكاوى من قبل شخصيّات عامّة بارزة. وبشكل عام، أصبح الجمهور غير واثق بشكل متزايد من موضوعيّة وحياديّة المحتوى الصّحفيّ، الأمر الذي يغذّي الانقسامات والاستقطاب.

كما أصبح من الصّعب بشكل متزايد في بيئة وسائل الإعلام وفي التّقارير والبثّ الإذاعيّ السّياسيّ، التّمييز بين العرض الموضوعيّ لوجهات نظر مختلفة ومدعومة جيّداً من جهة، والدّعاية أحاديّة الجانب للمعتقدات ووجهات النّظر من جهة أخرى، مع تجاهل الجانب المعارض أو تحجيمه. وليس من غير المألوف أن يتجاوز الصّحافيّون والصحافيات الخطّ الفاصل بين الحقّ في حرّية التّعبير ومبدأ توفير تغطية غير منحازة. ونتيجة لذلك، وخاصّة قبل الانتخابات، يُحرم الجمهور من الوصول إلى جميع وجهات النّظر وفرص مشاهدة المناقشات الحقيقيّة بحجج قويّة، يتمّ التّعبير عنها بطريقة متسامحة.

بالإضافة إلى ذلك، يتجنّب المرشّحون والنوّاب عموماً الانخراط في المناقشات مع خصومهم السّياسيّين ويعطون الأولويّة بدلاً من ذلك للمقابلات الفرديّة أو الإعلانات السّياسيّة المباشرة. وتكشف المراقبة التي تقودها منظّمات المجتمع المدنيّ للتّغطيّة الإعلاميّة للحملة الانتخابيّة أنّ المقابلات الفرديّة تهيمن على المشهد الإعلاميّ، في حين تكاد المناقشات معدومة. وبالنّسبة لشهر فبراير 2022، اتّخذت 3٪ فقط من البرامج التلفزيونيّة حول الانتخابات شكل نقاش بين المرشّحين والمرشحات، بينما اتّخذت 88٪ من التّغطية شكل مقابلات مع ضيف واحد من حزب سياسيّ واحد.

وعليه، فإنّه في غياب منصّات النّقاش، والمساحات المحايدة، والبيئة المتسامحة، يميل الشّباب إلى الإحجام عن التّعبير عن آرائهم بحرّية، أو الخوف من القيود القانونيّة أو الاضطهاد، أو فقدان ثقافة النّقاش. وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ الشّباب والنّساء في لبنان ممثلون تمثيلاً ناقصاً في البرلمان حيث أنّ 5.4٪ فقط من النوّاب تقلّ أعمارهم عن 38 عاماً، و3.4٪ من النّساء.

وقد قامت منظّمات المجتمع المدنيّ بتنفيذ مبادرات ناجحة لإنشاء منصّات مفتوحة للناشطين والناشطات الشّباب من مختلف الأطياف السّياسيّة والاجتماعيّة في لبنان لاكتساب مهارات النقاش، وتقديم حجج مدروسة جيّداً وقائمة على الأدلّة، وممارسة مهارات التّحدّث أمام الجمهور والاستماع، وتعلّم احترام وجهات نظر المعارضة. كما يُعرّف تنسيق مناقشة السّياسة الشّباب والنّساء على اتّخاذ قرارات مسؤولة ومستنيرة من خلال البحث وفهم الجوانب المختلفة للقضايا الخلافيّة.

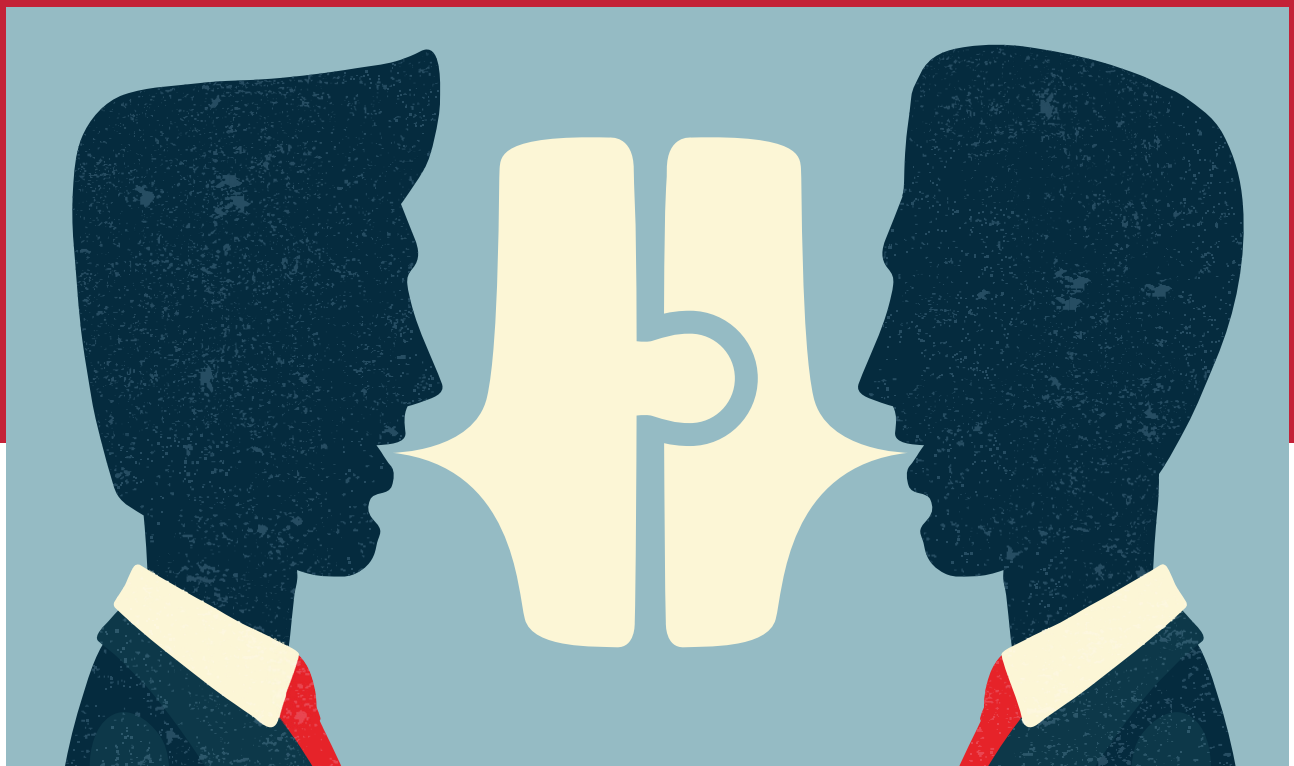

التّوصيات

- ينبغي على المؤسّسات العامّة والمجتمع المدنيّ تعزيز المبادرات التي تشرك الشّباب في التّعبير بحرّية عن آرائهم المستنيرة وتقديم حجج قويّة وحجج مضادّة.
- ينبغي على الأحزاب السّياسيّة النّظر في استراتيجيّات لتنمية ثقافة الحوار المتسامح بين أعضائها وعضواتها وأنصارها، وجناحي الشّباب والنّساء، والسّياسيّين والسياسيات الطّامحين.
- ينبغي على وسائل الإعلام إيلاء الأولويّة لإنتاج برامج المناظرة وتشجيع جمهورها على التّعبير عن الآراء وطرح الأسئلة على شاغلي مناصب السّلطة.
- ينبغي على المرشّحين والمرشحات الانتخابيّين المشاركة في المناقشات لتعزيز قيام المواطنين والمواطنات بالاختيار المستنير.

نبذة عن أصوات حرة

تالياً المزيد حول المنظّمات الشّريكة في برنامج "أصوات حرّة":

منظّمة أطوار للأبحاث والتنمية المجتمعية هي منظّمة يديرها متطوّعون ومتطوعات مقرّها طرابلس وتعمل على خلق وعي مجتمعيّ لتعزيز وترسيخ قيم الدّيمقراطية في ليبيا. كما تعمل على التّمكين الاقتصادي والسيّاسي للمرأة، والبحث في قضايا الشّباب، وتعزيز مشاركة الشّباب في تنمية المجتمع، والعدالة الاجتماعيّة، والتنوّع الثقافيّ.

منظّمة فزان ليبيا يقع مقرها في سبها، جنوب غرب ليبيا. وهي منظّمة تأسّست في عام 2012، وتعمل على خدمة المجتمعات في المنطقة الجنوبية من البلاد من خلال المشاركة وإعداد التّقارير التي يقودها الشّباب حول الأحداث في فزّان. ومنظّمة فزان ليبيا هي مبادرة مجتمعيّة تقوم بأعمال بناء السّلام من خلال أقسامها الثلاثة: مجموعة فزان ليبيا الإعلاميّة، ومجموعة فزّان ليبيا المدنيّة، ومجموعة فزّان ليبيا للمساعدة. وتتمثل مهمّتها في تشجيع تبادل المعلومات بين الجنوب وبقيّة ليبيا والعالم.

الجمعية اللّبنانية من أجل ديمقراطيّة الانتخابات تعمل على قضايا الإصلاح الانتخابيّ في لبنان لتمكين المواطنين والمواطنات من المشاركة بفعاليّة في العملية السّياسيّة. وتأسّست الجمعية اللّبنانية من أجل ديمقراطيّة الانتخابات في عام 1996، وتقوم بأعمال مراقبة الانتخابات وتثقيف النّاخبين والناخبات على نطاق واسع، كما تحلّل الإطار القانونيّ، وتضع توصيات لتحسين العمليات الانتخابيّة. ولدى المنظّمة قاعدة من المتطوّعين والمتطوعات في جميع أنحاء لبنان تشارك في جهود مراقبة الانتخابات.

LCFP
Libyan Center For Freedom of Press
المركز الليبي لحرية الصحافة

المركز الليبي لحريّة الصّحافة هو منظّمة مدنيّة مقرّها طرابلس، أسّسها صحافيّون وصحافيات ومحامون ومحاميات ومدافعون ومدافعات عن حقوق الإنسان عام 2013 لمكافحة العنف والتّرهيب الذي يتعّرض له الصّحافيّون والصحافيات ووسائل الإعلام المختلفة في ليبيا. كما يعمل المركز على إنهاء حالة الإفلات من العقاب لمرتكبي الجرائم، وردع محاولات إسكات الخطاب الإعلاميّ وتسييسه. وتتمثل رؤية المركز في تحقيق بيئة آمنة للصّحافّيين وترسيخ مبدأ حريّة الإعلام والصّحافة في ليبيا.

المنظمة الليبية للتنمية
Libyan Organization For Development

تلتزم المنظّمة اللّيبية للتنمية بقيم الدّيمقراطية والحياد والمساواة بين الجنسين. وهي منظّمة مقرها في بنغازي، وتدير عدة فروع إقليميّة في جميع أنحاء ليبيا. وتحدّد المنظّمة اللّيبية للتنمية وتوجّه استراتيجيّات لبرامج التّنمية الوطنيّة مع التركيز القويّ على دعم تمكين المرأة والشّباب. كما تقود المنظّمة كذلك البحوث وورش العمل والتّدريب وحملات المناصرة.

مهارات

تعمل مؤسّسة مهارات على تعزيز تطوير الصّحافة المستقلّة في لبنان. وهي منظّمة مقرّها بيروت وتعمل على النّهوض بالظّروف المجتمعيّة والسّياسية التي تعزّز حرّية التّعبير والوصول إلى المعلومات واحترام حقوق الإنسان. وتشمل أهداف منظّمة مهارات الاستراتيجية محو الأميّة الإعلاميّة والسّياسة والمناصرة، وتزويد المجتمعات التّقدمية بالمعرفة والمهارات اللاّزمة لإحداث تغيير.

MAP
MEDIA ASSOCIATION FOR PEACE
منظمة إعلام للسلام

جمعيّة الإعلام من أجل السّلام هي منظّمة مجتمع مدنيّ لبنانيّة تروّج للصّحافة السّلمية وتعمل على إشراك وسائل الإعلام في عمليّات بناء السّلام والمصالحة وحقوق الإنسان والحوار. كما تعمل الجمعيّة أيضاً على رفع مستوى الوعي حول القضايا المتعلقة بحرّية الصّحافة والمساءلة والدّيمقراطيّة في ومن خلال وسائل الإعلام في لبنان.

مركز سمارت هو منظّمة مقرّها بيروت تعمل على تعزيز التّنمية والدّيمقراطية والمواطنة وبناء السّلام من خلال تطوير بيئة إعلاميّة أفضل وإنشاء منصات إعلاميّة موضوعيّة. وقد تأسّس المركز في عام 2007، ويعمل على تمكين منظّمات المجتمع المدنيّ والشّباب والنّساء ليكونوا عوامل تغيير ومساهمة فعّالة في التّنمية المستدامة لبلدانهم.

مؤسّسة تافات الإعلامية الثقافية هي منظّمة يقودها متطوّعون ومتطوعات ومقرها زوّارة، غرب ليبيا. وتهدف المنظّمة إلى نشر ثقافة القراءة والنّقاش مع التّأكيد على حرّية التّعبير والرّأي. كما تسعى المنظّمة إلى رفع مستوى الوعي وتحسين المستوى الثّقافي والتعليميّ للمواطنين والمواطنات، لا سيّما فيما يتعلّق بحقوقهم. وتقود أيضاً حملات وفعاليّات مناصرة لحقوق الأقليّات والشّعوب الأصليّة.

منظّمة منبر المرأة للتّنمية هي منظّمة مقرّها مدينة الزّاوية وتركز على النّساء والشّباب في ليبيا. وتعمل على تمكين المرأة للمشاركة بكفاءة في التّنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسّياسية. وتوفر أيضا المنظّمة تدريباً عملياً على المهارات للنّساء، بما في ذلك القدرة على التأثير بشكل إيجابيّ على عمليات صنع القرار. كما تسعى المنظّمة من خلال أنشطة التّوعية المختلفة، إلى الحصول على أحكام قانونيّة لضمان حقوق المرأة وإنفاذ الاتّفاقيّات المصدّق عليها في مجال العدالة الاجتماعيّة.

تم تطوير هذا المنشور من قبل المنظمات المشاركة
في مبادرة "أصوات حرة" وبدعم تقني من **مؤسسة بندا للاستشارات الدولية**
ضمن برنامج **«أصوات حرة»**

والذي ينفذه تحالف كل من:
معهد صحافة الحرب والسلام، مؤسسة بندا للاستشارات الدولية، مراسلون بلا حدود، منظمة الدفاع عن الإعلام

وبدعم من
حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا

التحليلات ووجهات النظر والآراء الواردة في هذا المنشور تخص فريق الإعداد وقد لا تمثل أعضاء التحالف أو حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية.